جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم المالية والمحاسبية
التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة : صفاء الغول

دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"نموذجا"

للفترة 2012

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2014/06/10
أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د محمد شيخي	(أستاذ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
د إسماعيل بن قانة	(أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مقررا و مشرفا
أ.لعربي لعروسي	(أستاذ مساعد– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنــة الجامعية : 2014/2013

جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية ووعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم المالية والمحاسبية
التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة : صفاء الغول

دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"نمودجا"

للفترة 2012

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2014/06/10
أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د محمد شيخي (أستاذ–جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
أ.د إسماعيل بن قانة (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مقررا و مشرفا
أ.لعربي لعروسي (أستاذ مساعد– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنــة الجامعية : 2014/2013

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى ...

من أحمل اسمه بكل فخر وإعتزاز

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، أبي العزيز أسأل الله أن يحفظه لنا

إلى ...

ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي وبهجتها أمي العزيزة أسأل الله أن يحفظه ا لنا

إلى ...

من كانوا ملاذي وملجئي

إلى من علموني علم الحياة إلى إخوتي كل بالاسمه الى شمعة منزلنا*هديل*.

إلى ...

كل الأقارب والأهل

إلى ...

قلعتي الحصينة التي الجأ إليها عند شدتي صديقاتي.

إلى ...

كل غيور على دينه ووطنه

إلى ...

كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي، من دون أن أنسى زملاء الدفعة سنة الثانية ماستر مالية المؤسسة.

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي.

صفاء

شـــــكر

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني ووفقني على انجاز هذا العمل.

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف **إسماعيل بن قانة** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة حول الموضوع، وأرائه السديدة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا الدراسة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من التوجيهات والتصويبات.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل. وأخص بالذكر الأساتذة الكرام : الياس بن ساسي، نوالي محمد البشير، عبد الوهاب دادن، محجر يونس، والمحاسب المعتمد بويدية كمال.

"عسى الله أن يوفقنا لما فيه خير لنا "

صفاء

ملـــــخص :

تهدف هذه الدراسة لإيجاد طريقة علمية تسمح بالكشف عن العوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث مع محاولة الربط بين هذه العوامل والنسب المستخدمة لقياس المردودية ومعرفة مدى قدرة هذه الأخيرة على التمييز بين المؤسسات الخدمية والصناعية، اعتمد في ذلك على التحليل العاملي التمييزي AFDلعينة مكونة من 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لولاية ورقلة منها سبع مؤسسات صناعية والباقي خدمية، وتم التوصل إلى أن كل من نتيجة الاستغلال إلى مجموع الأصول، نسبة القيمة المضافة إلى رقم الاعمال خارج الرسم، الفائض الإجمالي للاستغلال إلى رقم الأعمال، الفائض الإجمالي للاستغلال إلى رقم الأعمال هي أربعة نسب من بين سبعة نسب لها قدرة على التمييز. كما توصلنا إلى أن مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر فيها عدة عوامل أهمها: السياسة التجارية، السوق، المنافسة.

الكلمات المفتاح : تحليل تمييزي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مردودية، نسب قياس المردودية.

Résumé :

Cet etude vise à trouver une méthode scientifique qui permet la divulgation des facteurs affectant la rentabilité des petites et moyennes entreprises , ainsi que d'une tentative de lier entre ces facteurs et les ratios utilisés pour mesurer la rentabilité de déterminer la capacité de ce dernier de faire la distinction entre les institutions de services et industrielles , est basée sur l'analyse de facteur de discrimination AFD pour un échantillon de 20 PMEs et le milieu de Ouargla , dont sept entreprises industrielles et le service restant , a été atteint que la fois le résultat d'exploitation à l'actif total , la proportion de la valeur ajoutée au chiffre d'affaires à l'extérieur du dessin , l'excédent d'exploitation brut du chiffre d'affaires , l'exploitation brut de surplus de chiffre d'affaires sont quatre des taux compris entre sept rapports ont la capacité de faire la distinction , Comme nous sommes arrivés à la rentabilité des petites et moyennes entreprises qui affectent plusieurs facteurs, notamment : la politique commerciale , du marché , de la concurrence .

Mots clés: l'analyse discriminatoire ,petites et moyennes entreprises, la rentabilité, ratios la rentabilité mesure.

الصفحة	قـــــــائمة المـــحـــتويـات
III	**إهداء**. . . . .
IV	**شكر**. . . . .
V	**ملخص**. . . . .
VI	**قائمة المحتويات**. . . . .
VII	**قائمة الجداول**. . . . .
VIII	**قائمة الأشكال البيانية**. . . . .
IX	**قائمة الملاحق**. . . . .
X	**قائمة الإختصارات والرموز**. . . . .
أ	**مقدمة**. . . . .
01	**الفصل الأول : الجانب النظري للدراسة**. . . . .
03	المدراسة الأول : الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة–. . . . .
09	المدراسة الثاني : الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع–. . . . .
15	**الفصل الثني : الجانب التطبيقي للدراسة**. . . . .
16	المدراسة الأول : عرض منهجية و أدوات الدراسة. . . . .
21	المدراسة الثاني : نتائج تطبيق التحليل التمييزي للكشف عن العوامل المؤثرة في المردودية. . . . .
35	**خاتمة**. . . . .
39	**قائمة المصادر والمراجع**. . . . .
43	**الملاحق**. . . . .
50	**الفهرس**. . . . .

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(2 - 1)	أنشطة المؤسسة محل الدراسة ونسبها	17
(2 - 2)	يوضح نسب المردودية المعتمدة في الدراسة	18
(2 - 3)	الاحصاءات الوصفية	22
(2 - 4)	محدد اللوغاريتم	23
(2 - 5)	نتائج اختبار Box لتساوي مصفوفة التباين	24
(2 - 6)	المتغيرات المستخلصة	24
(2 - 7)	معاملات دالة التصنيف	25
(2 - 8)	القيمة الذاتية لدالة التمييز	25
(2 - 9)	نتائج اختبار Lambda de Wilks	26
(2 - 10)	يوضح دالة التمييز المعيارية	26
(2 -11)	المصفوفة الهيكلية	27
(2-12)	دالة التمييز القانونية	28
(2-13)	معاملات دالتي التصنيف	29
(2-14)	إحصاءات أفراد العينة	31

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	العوامل المؤثرة في المردودية	08
(1-2)	نسبة المؤسسات بحسب القطاعات	16
(2-2)	يوضح تقسيم مجتمع الدراسة	17

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (01)	بيانات المحاسبية الخام	44
ملحق رقم (02)	مصفوفة الارتباطات	45
ملحق رقم (03)	جدول الإحصاءات الوصفية	46
ملحق رقم (04)	جدول نتائج جودة التصنيف	47
ملحق رقم (05)	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ورقلة حسب قطاع النشاط والدوائر	48

قائمة المختصرات والرموز

الإختصار / الرمز	الــدلالة
ROS	Return on Sales
ROA	Return on Assets
ROE	Return on Equity
AFD	L’analyse Factorielle Discriminante

مقـدمة

أفرزت التحولات الاقتصادية الدولية توجهات جديدة في بعض جوانب نظريات التنمية الاقتصادية، ومن ذلك بروز دور و أهمية قطاع" :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "في التنمية الاقتصادية للدول، هذا الأخيرة باعتباره نسيجا قطاعيا مميزا له القدرة على التأقلم وسرعة التغيير والتقليل من الانعكاسات السلبية للمؤسسات الكبيرة، وقد زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية، خاصة بعد النجاح الذي حققه نمو هذه المؤسسات في الاقتصاديات المتقدمة.

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها دورًا هامًا في اقتصاديات دول العالم المختلفة لما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار و الجزائر بدورها أدركت هذه الحقيقة، إلا أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذا النوع من المؤسسات في محك مواجهة منافسة شديدة من قبل مؤسسات الدول المتطورة خاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تتميز بقدرة عالية على اختراق السوق و التأثير في الزبائن، تتميز هذه المؤسسات بنوع من الخصوصية، إذ أض حى من المهم الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات والسعي نحو إيجاد الحلول للمشاكل و الصعوبات التي من الممكن أن تعاني منها ، ولذا حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمامات الدراسة العلمي في الآونة الأخيرة.

السعي نحو اتخاذ القرارات الرشيدة يدفعنا للتركيز على معياري الكفاءة والفعالية ،أي مدى قدرة هذه المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومدى تحقيق هدف من الأهداف المرجوة وهو تحقيق المستوى المقبول من المردودية ، إلا أن هذه الأخيرة تحكمها جملة من العوامل ، يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية ناتجة من التسيير داخل المؤسسة ومنها عوامل خارجية تتمثل في محيط المؤسسة أو ما يعرف بالبيئة الخارجية. وما دام الأمر كذلك فان تحليل هذه الظاهرة يتطلب استخدام أساليب علمية قياسية التي تمكن من الكشف عن هذه العوامل.

وعلى ضوء ما سبق تتجلى معالم إشكالية هذا الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي:

إلى أي مدى يمكن دراسة العوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟.

باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظاهرة ذات عدة أبعاد اقتصادية ومالية، فإن الإشكال المطروح يقودنا بدوره إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

انطلاقا من الخصوصيات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما هي العوامل المؤثرة في مردودية هذه المؤسسات؟ هل يمكن اعتماد طريقة علمية تتلائم مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسمح بالكشف عن العوامل المؤثرة على مردوديتها ؟

فرضيات الدراسة :

بهدف السيطرة على موضوع الدراسة والإجابة على إشكاليته، نقترح الفرضيات التالية:

1. نظرا للخصوصية التي تتميز بها هذه المؤسسات فهي تخضع لتأثير عوامل خارجية أكثر منها داخلية ؛
2. تعدطريقة التحليل العاملي التمييزي طريق علمية يمكن اعتمادها في تحليل المشكل هذا النوع من المؤسسات.

مبررات اختيار الموضوع :

1. الاهتمام المتزايد بموضوع الدراسة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الباحثين، موضوع الدراسة يتناسب ويخدم مجال التخصص (مالية المؤسسة)؛
2. الميول الشخصي للدراسة في هذا النوع من المواضيع بهدف التحكم في المفاهيم المتعلقة بالمردودية، وكذلك أهم العوامل المؤثرة فيها.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1 -محاولة إيجاد تفسيرات اقتصادية للعلاقة بين بعض المتغيرات ونسب المردودية في الكشف عن العوامل المؤثرة في هذه الأخيرة ؛

2 - – بناء نموذج مقترح يساعد على اتخاذ القرارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

3 - يهدف الدراسة لإبراز أهمية التحليل المالي، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من خلال التوجهات العديدة للدراسة إلى الاهتمام بظاهرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما تتجلى أهمية موضوع الدراسة في دراسة العوامل المؤثرة في مردودية هذه المؤسسات، وتحسين الأداء من شأنه أن يساعد هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التحكم في هذه العوامل.

حدود الدراسة :

تتعلق الحدود الزمنية في دراسة للقوائم المالية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة2012، أما الحدود المكانية فهي تتمثل في مناطق نشاط المؤسسات عينة الدراسة وعددها 20 مؤسسة في ولاية ورقلة، أما فيما يخصص طبيعة نشاط المؤسسات فتختلف بين الصناعية والخدمية وهي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة ، وقصد الإجابة على الأسئلة المطروحة يتطلب منا اعتماد المنهج الوصفي الملائم للجانب النظري المتعلق بالمردودية والعوامل المؤثرة فيها، أماما يلائم الجزء التطبيقي– دراسة الحالة– فقد اعتمدنا المنهج الاستقرائي مستعينين بطريقة التحليل العاملي لتمييزي **AFD** كأداة إحصائية لبناء نموذج للتنبؤ بالعوامل المؤثرة في المردودية، انطلاقا من عينة مؤسسات صغيرة ومتوسطة لولاية ورقلة، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. 20,0

صعوبات الدراسة :

1. قصر الفترة الممنوحة لإعداد الدراسة ؛
2. صعوبة الحصول على عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاجراء الدراسة.

هيكل الدراسة :

سعيا منا للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات الدراسة وللإجابة على إشكاليته فقد قمنا بتقسيم الدراسة كما يلي:

الفصل الأول والذي يحمل عنوان **"الجانب النظري للدراسة"** تم تقسيمه لمدراسةين . المدراسة الأول كان بعنوان الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة – والذي تناول مفاهيم حول المردودية وأنواعها، والعوامل المؤثرة فيها، وفي المدراسة الثاني والذي كان تحت عنوان الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع – تم تطرق فيه للدراسات السابقة لموضوع دراسةنا. أما **الفصل الثاني** فكان بعنوان **"الجانب التطبيقي للدراسة"** تم تخصيصه لدراسة الحالة، فقسم إلى مدراسةين المدراسة الأول حدد فيه مجتمع وعينة الدراسة، ، ولخصت المعطيات والأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات، أما المدراسة الثاني فقد خصص لعرض النتائج المتوصل لها

والاختبار الفرضيات، ومناقشة النتائج. و في الأخير ومن خلال الخاتمة ت استعراض ما توصل اليه من نتائج، وتوصيات وأفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الجانب النظري للدراسة

تمهيد:

تعد المردودية هدف أساسي تصبو أي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيقها، ذلك أن المردودية أداة لقياس الفعالية الاقتصادية ومعيار لاتخاذ بعض القرارات الهامة، كما أنها وسيلة هامة للمراقبة واتخاذ القرارات المتعلقة بنشاط المؤسسة، في سبيل ذلك تبدل هذه الأخيرة كل طاقاتها الممكنة وتجند كافة إمكانياتها ووسائلها المتاحة لغرض تحقيق الأهداف المرجوة، والحفاظ على التوازن المالي.

يهدف هذا الفصل إلى ضبط المفاهيم المتعلقة بالمردودية إضافة إلى العوامل التي من شأنها التأثير عليها، وتم تقسيمه إلى مدراسةين:

المبحث الأول : الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة–

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع

المبحث الأول:الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة–

تعتبر المردودية من أهم مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة، كما تعتبر هدف أساسي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه، وفي هذا المدراسة نهدف للتعرف أكثر على المفاهيم النظرية المتعلقة بالمردودية، وأهم العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول:مفاهيم عن المردودية وأنواعها

المردودية مقياس لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث من خلالها تقيم كافة العمليات والأنشطة الاقتصادية لاتخاذ القرار الصحيح والمناسب، ونظرا لاختلاف التعاريف المتعلقة بالمردودية فإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لها، فهي تختلف باختلاف مجال تطبيقها.

I. **مفهوم المردودية** rentabilité :

تحقيق المردودية هدف أساسي في المؤسسة، وذلك ما يعكسه حرصها الشديد على تحقيقها بمختلف الميكانيزمات والوسائل. وتستخدم المؤسسة هذه النسبة لمعرفة مدى استغلالها العقلاني لمواردها. [1] إذ يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف المتعلقة بالمردودية.

المردودية هي "ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مستوى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية".[2] أو هي العلاقة بين الثروة و رأس المال.[3]

يعرفها البعض" أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشاطها الاستغلالي، وتعد معيار أفضل من الربح".[4]كما يمكن القول أنها نسبة صافي الدخل إلى المبيعات.[5]

المردودية هي القدرة على إفراز نتيجة،[6]حيث تتشكل بتفاعل يحصل بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية و المالية،[7]وتحسب من وراء استعمال مجموع موجوداتها بالقيمة المطلقة(بقمة النتيجة الصافية.[8]

---

[1] بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، ط3، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص112.

[2] بن ساسي الياسري، قريشي يوسف، **التسيير المالي ا–لإدارة المالية– دروس وتطبيقات**، 2006، دار وائل للنشر، ص267.

[3] Pierre paucger**, mesure performance financier de l'entreprise**, paris, 1993, p31.

[4] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر**، الرياض 2000، ص83.

[5] Pascal combemal-Arnaud-parienty, **la productivité (analyse de la rentabilité, de l'efficacité et de la productivité)**, p33.

[6] بوغابة محمد حافظ، **دراسة خصوصيات الهيكل المالي وتحليل المردودية لمقاولات البنا**ء، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2011، ص37.

[7] دربال سمية ، **سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من2005–2010**، مذكرة ماجستير،غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص59.

[8] دادي عدون ناصر،**تقنيات مراقبة التسيير–تحليل مالي، دار المحمدية العامة**، الجزائر،ص57.

استنادا إلى التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف موحد للمردودية (rentabilité)، هو أنها تعبير للارتباط بين النتيجة التي تهدف المؤسسة الوصول إليها، والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه النتيجة.

II. أنواع المردودية :

يمكن الاعتماد على ثلاث أنواع رئيسية عند دراسة المردودية وهي :

1. مردودية النشاط Return on Sales (ROS) ؛
2. المردودية الاقتصادية Return on Assets (ROA) ؛
3. المردودية المالية Return on Equity (ROE) . [1]

أولا : مردودية النشاط Return on Sales (ROS) :

يطلق عليها في الغالب المردودية التجارية لأنها تسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة.[2]

تعرف مردودية النشاط نسبة إلى رقم الأعمال ويتم احتسابها على أساس صافي الربح بعد الضرائب إلى صافي المبيعات.[3]

تعكس مردودية النشاط سياسة التسعير و العائد الاقتصادي على الاستثمار و العائد المالي على رأس المال المستثمر من قبل المساهمين في المؤسسة.[4]

ثانيا : المردودية الاقتصادية Return on Assets (ROA) :

المردودية الاقتصادية عنصر أساسي في تسيير المؤسسة ومعيار للحكم على مستوى الأداء،[5] كما تعبر هذه النسبة عن مردودية الأصل الاقتصادي للمؤسسة.[6]

---

[1] عكوش محمد الأمين ، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP) ومؤسسة مدبغة ومراطة الرويبة" (TAMEG)**، أطروحة ماجستير، **غير منشورة، جامعة تلمسان**، 2010–2011، ص51.

[2] نعامي محمد، " **تقييم الأداء المالي بقياس المردودية في المؤسسة الاقتصادية –دراسة خالة مؤسسة الأنابيب بغرداية_** "، مذكرة ماستر ، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012–2013، ص 10.

[3] بلحية فتيحة ، **دراسة علاقة ارتباط الهيكل المالي بالمردودية المالية دراسة حالة سونلغاز خلال الفترة الممتدة من(2006–2010) في ولاية ورقلة** "، مذكرة ماستر ، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص36.

[4] --- , **cours gestion financier, on ligne** : www.longin.fr/.../gf-pol-s1.pdf. la date : 23 Octobre 2013.

[5] Sansri brahim, **analyse financier,** pp 26-30**.**

[6] Charreux Gerard, **Finance d'entreprise**, Management, 2eme édition, Paris, 2000, p44.

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي وتستبعد النشاطات الثانوية و الاستثنائية حيث تأخذ بالحسبان دورة الاستغلال.[1]

ثالثا : المردودية المالية(Return on Equity (ROE :

تعرف بأنها ذلك المقياس الذي يشير إلى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، [2] وهي التي تأخذ بعين الاعتبار هيكل رأس المال للمؤسسة، [3]كما تمثل نسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة.[4] وتعرف أيضا بأنها النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة.[5]

المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في المردودية

تمثل المؤسسة الأداة في إحداث تنمية وتقدم أي اقتصاد، فهي تنشط في محيط إقتصادي تحكمه جملة عوامل داخلية وأخرى خارجية من شأنها التأثير على المؤسسة والأهداف المسطرة، و من بين هذه الأهداف المردودية التي تعد كمقياس أولي للحكم على مستوى أداء المؤسسة، وتختلف هذه العوامل من ناحية التأثير، هناك عوامل ذات تأثير إيجابي كما أن هناك عوامل ذات تأثير سلبي. و من بين الظروف التي تحكم المؤسسة ما هو خارجي يصعب التحكم فيه، ومنها ما هو داخلي متعلق بالجانب الإداري في المؤسسة.

I. العوامل الداخلية Facteurs internes

يوجد العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر وتعرقل بدورها تحسين مردودية المؤسسة، كما يمكن القول أنها العوامل المتعلقة بالإدارة.

1) تسير الموارد البشرية Gestion des ressources humaines

إن العامل البشري عنصر مهم في تسيير المؤسسة ورئيسي لنشاطها، ومشكلة تسيير الموارد البشرية مشكلة تعاني منها المؤسسات، وفي العموم هي مشكلة إنسانية إجتماعية قبل أن تكون مالية فالمؤسسة غير القادرة على

[1] ـــــ، دراسة المخاطر المالية في المؤسسة، على الخط : www.startimes.com/f.aspx، تم الاطلاع عليه في 1 جانفي 2014.

[2] لشهب زكرياء، **دور عتبة المردودية في تحليل خطر الاستغلال والخطر المالي، دراسة حالة مؤسسة لبند غاز –وحدة ورقلة –الجزائر خلال الفترة (2000–2009)**، مذكرة ماستر، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص56.

[3] Khadija KAR-ANY et Soukaina ZINEDDINE, **"Les déterminants de la rentabilité financière des entreprises industrielles de transformation au Maroc "**, SOCIALES CASABLANCA, p6.

[4] Stephane griffiths , gestion financiere , edetion chihab , alger , 1996 , p 373

[5] دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2006/4، ص45.

التحكم في تسيير مواردها البشرية قد يؤثر سلبا على مرد وديتها، ومن بين المصاعب التي تعاني منها المؤسسة في هذا المجال :

– استياء في العلاقات الوظيفية بظهور خلافات بين مختلف العاملين ؛

–عدم الإهتمام بتطوير العاملين ومشكلة الأجور، وارتفاع حوادث العمل.

2) السياسة الإنتاجية Politique de productivité

عدم التحكم في الإنتاج هو أيضا مؤثر على المردودية، وذلك لأنه من أولى مسؤوليات مدير إدارة الإنتاج والعمليات. يحتل الإنتاج أهمية خاصة، سواء في مؤسسات إنتاج السلع أو مؤسسات تقديم الخدمات. [1]

يشكل الانتاج عامل المنافسة للمؤسسة وللاقتصاد ككل،ويرتبط بتأثير المنتج في السوق(النوعية، السعر،...الخ). [2]

3) التسيير Gestion

تحقيق مردودية موجبة يتطلب من المؤسسة انتهاج سياسة تسييرية محكمة، من شأنها أن تسمح بالاستغلال الأمثل لمواردها عند تحقيق أهدافها المسطرة التي يرأسها تحقيق المردودية. وأخيرا فالتحكم في التسيير أمر ضروري يجب على المؤسسة أن تولي اهتمامها بهذا الجانب. [3]

4) السياسة المالية Politique monétaire

هي تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتجية وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانات المالية المتوفرة للمؤسسة ومنه على هذه الأخيرة التحكم الكبير في سياستها المالية لضمان تحقيق مردودية عالية. [4]

5) السياسة التجارية Politique commercial

تتوقف السياسة التجارية على مدى تحقيق المؤسسة للأرباح وأحجام رقم الأعمال المرتفعة، ولا يتأتى ذلك إلا بدفع عجلة نشاط المؤسسة، للدراسة عن أسواق جديدة وبالتالي زيادة حصتها السوقية في نفس القطاع. [5]

[1] شيخي عائشة، **التحفيز والمردودية في المؤسسة دراسة حالة مؤسستي (SEROR) بتلمسان والإسمنت (SCIS) بسعيدة**، أطروحة الماجستير، غير منشورة،جامعة تلمسان، 2010، ص ص 74-75.

[2] Pascal combemale-arnaud-parienty,op.cit, p.34

[3] شيخي عائشة، نفس المرجع السابق، ص77.

[4] بن ساسي إلياس، قريشي يوسف،مرجع سبق ذكره، ص ص 235- 236.

[5] بلحية فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص49.

I. العوامل الخارجية Facteurs externes

العوامل الخارجية هي من العوامل التي ليست تحت السيطرة المباشرة للإدارة.[1]

1) السوق Marché

حيث أن السوق عامل جد مؤثر على مردودية المؤسسة إذ يجب على المؤسسة أن تولي اهتماما له، وذلك عن طريق القيام بدراسات عن السوق لتفسيير المعلومات المتعلقة بالتعرف على رغبات العملاء، ورصد حاجاتهم من اجل تلبيتها.

2) المنافسة Compétitivité

تعرف المنافسة أنها القدرة المستثمرة للمؤسسات على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق المفتوحة، [2] كما تعرف بأنها القدرة على زيادة الربحية من خلال رفع الإنتاجية أو نقص تكلفة الإنتاج أو تحسين الجودة أو كل ذلك معا،[3] إن عامل المنافسة كذلك يجب على المؤسسة أن تكون على دراية به، فهو يشكل خطر على مردوديتها في حالة عدم الإهتمام به، إذ إن الجودة و السعر هما العاملان الأساسيان في سوق المنافسة.

3) السياسة الضريبية Politique fiscale

تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية، كما أن لهذه السياسة دور في التأثير على مردودية المؤسسة، وهي تمثل صورة التدخل الحكومي من خلال فرض عدة أنواع من الضرائب. [4]

إذ يمكن التعبير عن مختلف العوامل المؤثرة في المردودية من خلال الشكل الموالي :

---

[1] Koffi Jean-Marie, **YAO, Approche Econométrique des Déterminants de la Rentabilité des Banques Européennes,** Université du Luxembourg, June 2005,p4 .

[2] ارميص علي سالم، مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة المرقب- ليبيا، يومي 17-18 أفريل 2006.

[3] بلوناس عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط الحالة الجزائرية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة بومرداس، يومي 17-18 أفريل 2006.

[4] شيخي عائشة ،**مرجع سبق ذكره**، ص74-75 .

الشكل(1-1) : العوامل المؤثرة في المردودية

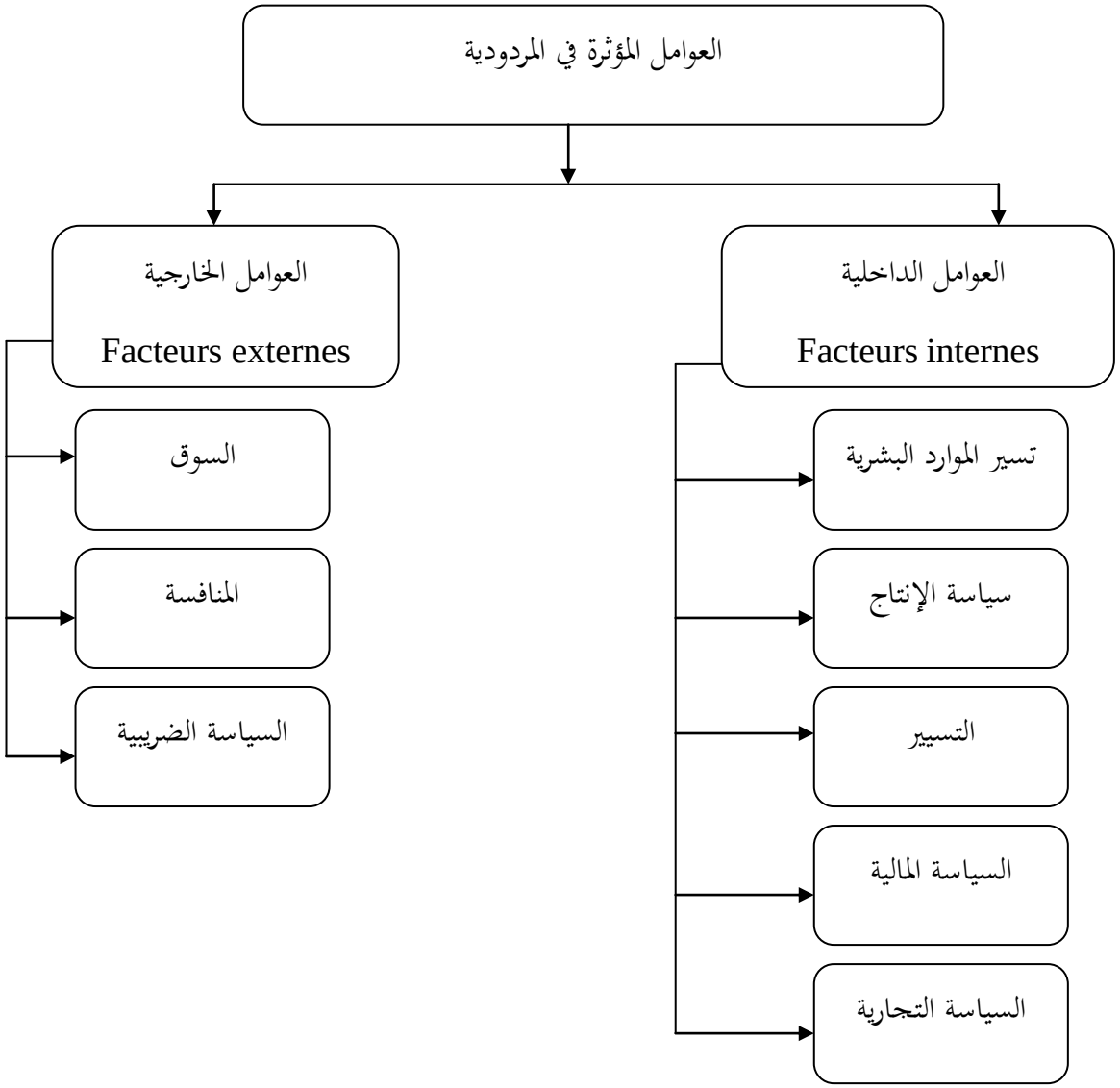

المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع–

خلال هذا المدراسة نحاول عرض ما نعتبرها من أهم الدراسات السابقة فيما يتعلق بموضوع الدراسة، وذلك لغرض الإحاطة أكثر بالموضوع، حيث تم تقسيم هذه الدراسات حسب اللغة إلى مطلبين كما تم تخصيص المطلب الأول للدراسات باللغة العربية و المطلب الثاني للدراسات الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

في هذا المطلب نحاول عرض الدراسات السابقة باللغة العربية المتعلقة بالمردودية وأهم العوامل المؤثرة عليها.

☑ **دراسة بوغابة (2010)**:بعنوان **"خصوصيات الهيكل المالي وتحليل المردودية لمقاولات البناء والأشغال العمومية لمنطقة الجنوب الشرقي الجزائري"**، وهي مذكرة ماجستير.

يهدف الطالب من خلال هذه الدراسة، إلى إبراز خصوصيات الجانب المالي لمقاولات البناء و الأشغال العمومية مركزا في ذلك على الهيكل المالي والمردودية المناسبة التي تعتبر هدف أي مشروع، في حين توصل أن هذه المؤسسات تعتمد على الأموال الخاصة وديون الاستغلال في تمويل أصولها، وتحقق مردودية معتبرة.

☑ **دراسة نعامي(2012)، تحت عنوان" تقييم الأداء المالي بقياس المردودية في المؤسسة الاقتصادية دراسة خالة مؤسسة الأنابيب بغرداية"**، وهي مذكرة ماستر .

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها، ومدى استخدام هذه المؤشرات في قياس المردودية، وفي الأخير توصل الباحث إلى أنه يجب على هذه المؤسسة استعمال تكنولوجيا تقنية جديدة بدل القديمة. وأن التقييم ليس بالأمر الهين بل هو ضروري.

☑ **دراسة بلحية(2011)، بعنوان" دراسة علاقة ارتباط الهيكل المالي بالمردودية المالية دراسة حالة سونلغاز خلال الفترة الممتدة من(2006–2010)في ولاية ورقلة"**، وهي مذكرة ماستر.

تهدف الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة، إضافة إلى الوصول لعلاقة معدل المردودية و المخاطر في قطاع الخدمات المدروسة، كما توصلت الباحثة من خل هذه الدراسة إلى

إلى أن نسب المردودية كانت جيدة في السنوات الأولى ثم انخفضت.

☑ **دراسة دادن**(2006): بعنوان"**قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية"**، وهي عبارة عن مقالة في مجلة الباحث، العدد04/ 2006.

يحاول هذا الباحث من خلال هذه المقالة إلى تسليط الضوء على جانب جد جد هام في تقييم المؤسسات الاقتصاديةألا وهو موضوع الأداء المالي والقيمة، حيث يهدف هذا المقال إلى تحليل المؤشرات الاقتصادية والمالية للأداء المالي والتي يمكن اعتمادها كمتغيرات مفسرة (مستقلة) للقيمة كمتغير تابع، ومرورا بتحليل المردودية الاقتصادية والمالية واثر الرافعة باعتبارها أهم المعايير المستخدمة في قياس الأداء المالي، توصل الباحث أن قيمة المؤسسة تتوقف على مجموعة من العوامل يمكن اعتبارها محددات مفسرة للأداء المالي.

☑ **دراسة شيخي(2010)**: بعنوان " **التحفيز والمردودية في المؤسسة دراسة حالة مؤسستي (SEROR) بتلمسان والإسمنت (SCIS) بسعيدة"**، وهي رسالة الماجستير.

هدف هذه الدراسة هو تبيان أهمية التحفيز ودوره في رفع المردودية وبالتالي في خلق القيمة للمؤسسة، كما توصلت الباحثة إلى انه من واجب كل مؤسسة أن تهتم بتحفيز مواردها البشرية وهذا لا يكون قبل أن تحدد حاجاتهم وتماشيا مع إمكانياتها، فلا تختار اختيارا عشوائيا لتحفيزهم دون القيام بدراسة دقيقة لعمالها واحتياجاتهم.

☑ **دراسة عكوش(2010)**: بعنوان" **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP) ومؤسسة مدبغة ومراطة الرويبة "** (TAMEG)، وهي رسالة ماجستير.

يهدف الطالب من خلال دراسته إلى محاولة استنتاج الأثر المالي المحتمل من تطبيق هذه المعايير، وكذا تحديد ملامحه وإطاره، كما توصل إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية سيكون تغير وتقلب في المردودية المالية للمؤسسات حيث تظهر هذه النسبة بمستويات مظللة لا تعكس المردودية المالية الحقيقية الناتجة عن النشاط العادي للمؤسسة.

☑ **دراسة لشهب(2010)**: بعنوان **دور عتبة المردودية في تحليل خطر الاستغلال والخطر المالي،دراسة حالة مؤسسة لينـد غاز –وحدة ورقلة –الجزائر خلال الفترة (2000–2009)**"، وهي مذكرة ماستر.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة دراسة عتبة المردودية لمؤسسة والمدة التي يمكنها فيها تغطية تكاليفها، وتحليل الخطر المالي وخطر الاستغلال في المؤسسة، توصل الباحث إلى أن هذه المؤسسة تحقق أرباح لكن لا يوجد تحكم في التكاليف،بمعنى أنها عانت من الخطر المالي وخطر الاستغلال.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

خلال هذا المطلب يتم عرض الدراسات السابقة الأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة.

☑ **Kadija kar-any, soukaina zineddine (2010) " Les déterminants de la rentabilité financière des entreprises industrielles de transformation au Maroc, mémoire master**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أداء المؤسسات من ناحية المردودية التي هي ضرورة أولية، كما تهدف الدراسة كذلك إلى فهم العوامل المؤثرة على مردودية المؤسسات المالية و الصناعية، حيث توصلت إلى تحليل دقيق للمردودية المالية وذلك بالاعتماد على مجموع من مؤشرات، إضافة أن المردودية كانت أعلى في المؤسسات التي تعمل في المنطقة الوسطى بالمقارنة مع المنطقة الشمالية أو الجنوبية.

☑ **Koffi Jean-Marie (2005 ") " Approche Econométrique des Déterminants de la Rentabilité des Banques Européennes".**

يهدف المقال إلى إظهار كيف أن خصائص البنوك والبيئة المالية تؤثر في المردودية البنوك الأروبية، كما تهدف أيضا إلى تحليل العلاقة بين المردودية والخصائص البنوك، وتوصلت إلى تأكيد بعض العلاقات وكذلك تم التحقق من قوة هذه النتائج لعينة مكونة من 136 من البنوك لستة دول أروبية.

تعقيب:

بعد الاطلاع على ما نعتقد أنها من أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، ومحاولة الإلمام بأهداف هذه الدراسات وأهم النتائج المتوصل إليها، تم التوصل إلى ما يلي :

☑ أن جميع هذه الدراسات تؤكد أن على المؤسسة أن تسعى دائما إلى الرفع من نسبة المردودية بإعتبارها هدف الأساسي ؛

☑ كما أكد نعامي محمد على أهمية مؤشرات المردودية في قياس الأداء المالي في المؤسسة ؛

☑ لم يتم وصول فتيحة بلحية إلى هدفها ألا وهو علاقة معدل المردودية و المخاطر في قطاع الخدمات ؛

☑ أشارت معظم الدراسات إلى وجوب قياس المردودية لتقييم الأداء المالي في المؤسسة ؛

☑ يوجد اختلاف في هذه الدراسات من حيث عينة الدراسة. بالإضافة إلى اختلاف في الأدوات المستخدمة. تناولت دراسات عدة موضوع المردودية، ومن مختلف الجوانب وبشتى المعايير وبأساليب متنوعة.

في ضوء هذه النتائج يمكن القول أن جميع هذه الدراسات في تكامل وانسجام، إذ ركزت جميعها على أهمية قياس المردودية في المؤسسة، باعتبارها هدف أساسي، لكن ما يميز هذه الدراسة هو التطرق إلى أهم العوامل التي من شأنها التأثير على المردودية، وذلك بالاعتماد على أساليب إحصائية قياسية.

ومن خلال هذه الدراسات يتواصل موضوع الدراسة في نفس الاتجاه، مع دراسة أهم العوامل المؤثرة في المردودية قياسيا.

خلاصة الفصل

لقد سلط الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية في المبحث الأول، فتم التطرق للمفاهيم المتعلقة بالمردودية وأنواعها بالإضافة إلى أهم العوامل المؤثرة فيها، ومنه نستطيع القول أن المردودية هي سياسة للوصول إلى الأهداف، وبالرغم من اختلاف أنواعها نجد أنها تصب في مفهوم واحد هو قياس فعالية المؤسسة وكفاءتها، كما ترتبط نسبة المردودية بالمؤسسة وبكل من له علاقة بالمؤسسة، وعليه وجب على المؤسسة التحكم في كافة العوامل التي من شأنها التأثير على مردوديتها.

أما المبحث الثاني فكان بعنوان الأدبيات التطبيقية، وكان يتمحور حول أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والذي تم من خلاله استعراض لأهم جوانب هذه الدراسات والمتمثلة في الهدف من الدراسة وكذا ذكر أهم النتائج المتوصل لها، وفي الأخير تم تقديم تعليق حول الدراسات السابقة،و إبراز ما يميز دراستنا.

الفصل الثانـي:

الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد

بعد التطرق في الفصل السابق للأدبيات النظرية وكذا العديد من الدراسات الميدانية والتطبيقية والتي لها صلة بموضوع الدراسة بصفة مباشرة، مع إبراز ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى، في هذا الفصل و المتمثل بالدراسة التطبيقيةتم اختبار قدرة كل نسبة من نسب المردودية المستخرجة من القوائم المالية لعينة الدراسة على التمييز، وبالتالي الكشف عن العوامل المؤثرة في المردودية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاعتماد على طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) أسلوب خطوة بخطوة، وبناءا على مخرجاته تم بناء نموذج دالة تمييزية نحسب أنها تساعد متخذي القرار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اتخاذ قرارات صائبة فيما يتعلق بقراراتها المالية، وبغية تحقيق ذلك و اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة قمنا بتقسيم فصل الدراسة التطبيقية إلى مدراسةين، حيث يهتم المبحث الأول بمنهجية الدراسة والأدوات المستخدمة فيها، أما المبحث الثاني فيستعرض نتائج الدراسة التطبيقية وبناء دالة التمييز لمتغيرات الدراسة .

المبحث الأول: عرض منهجية و أدوات الدراسة

قبل الشروع في الدراسة القياسية للعوامل المؤثرة في المردودية، سنحاول عرض منهجية و الأدوات المستخدمة في الدراسة، كذلك العينة، البيانات ودلالة النسب المستخدمة في هذه الدراسة، وسيتم شرح الأسلوب المعتمد في التحليل.

المطلب الأول :عينة الدراسة و المتغيرات المستخدمة

من خلال هذا المطلب سيتم عرض لمجتمع الدراسة، و التطرق إلى عينة الدراسة، بالإضافة إل متغيرات وبيانات هذه الدراسة.

- **تمثيل مجتمع الدراسة**

يتكون مجتمع هذه الدراسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ورقلة، وبلغ تعدادها في سنة 2012 حوالي 3563 مؤسسة و هذا التقسيم حسب قطاع النشاط منها 667 مؤسسة خدمية، أما المؤسسات الصناعية فكانت 136 مؤسسة. وعليه تم وضع التمثيل البياني لمجتمع الدراسة، كما هو مبين في الشكل (2-1).

الشكل رقم (2-1): نسبة المؤسسات بحسب القطاعات

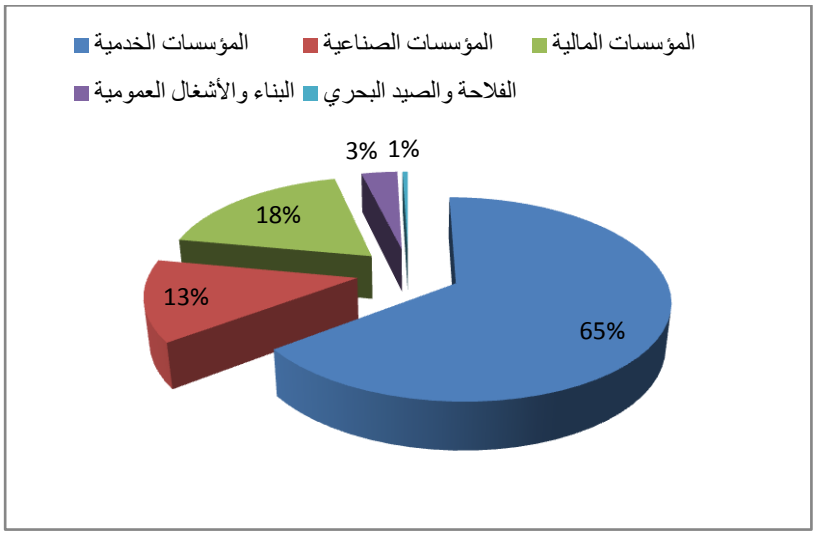

المصدر : مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-ورقلة،2012.

تمثلت عينة الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمية والصناعية، ونسبها ممثلة في الشكل أدناه:

الشكل (2-2) : يوضح تقسيم مجتمع الدراسة

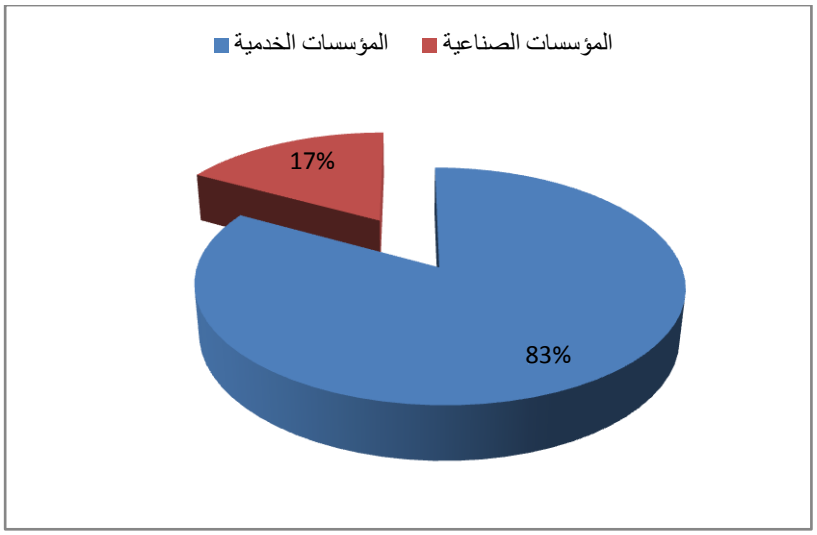

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- ورقلة،2012.

I. عينة الدراسة

تتشكل عينة الدراسة أساسا من مجموعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تم اختيارها عشوائيا. تتشكل هذه العينة من 20 مؤسسة تم الحصول عليها من مكاتب محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، منها سبع مؤسسات ذات قطاع صناعي، وثلاثة عشر مؤسسة ذات قطاع خدماتي، وفرت العينة 20 مشاهدة متمثلة في القوائم المالية (الميزانية، وجدول حساب النتيجة) لسنة 2012. أنظر (الملحق رقم 01). يمكن إدراج الجدول التالي لتوضيح أنشطة المؤسسات محل الدراسة ونسبها.

الجدول رقم(2-1) : أنشطة المؤسسة محل الدراسة ونسبها

	عدد المؤسسات	عدد القوائم المالية	نسبة المؤسسات
الصناعية	7	14	%35
الخدمية	13	26	%65
المجموع	20	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية PMEورقلة،2012.

I. متغيرات الدراسة

لدراسة العوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات موضوع الدراسة، تم استخدام التحليل العاملي التمييزي، وللكشف عن هذه العوامل اعتمدنا على جملة متغيرات مالية ذات الطابع الكمي، متمثلة في سبعة نسب من النسب المستخدمة لقياس المردودية، اعتقدنا أنها مفسرة لهذه العوامل، وتم اختيار هذه النسب بناءا على الدراسات السابقة وليس اختيار عشوائيا، و احتساب هذه النسب كان انطلاقا من القوائم المالية المقدمة (الميزانية، جدول حساب النتيجة)، و بالاستعانة ببرنامج Excel. الجدول رقم (2 – 2) أدناه يلخص كافة النسب المستخدمة.

الجدول رقم(2-2) : نسب المردودية المعتمدة في الدراسة

الرمز	النسبة المالية
R1	**نتيجة الاستغلال/مجموع الأصول**
R2	**القيمة المضافة/رقم الأعمال خارج الرسم**
R3	**الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال**
R4	**النتيجة الصافية / مجموع الاصول**
R5	**القيمة المضافة / رقم الأعمال**
R6	**النتيجة الصافية / إجمالي الأصول**
R7	**الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

II. شرح النسب المستخدمة

1. مردودية الاستغلال

تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من تحقيق فائض مالي في نشاطها وتحسب كالتالي: نتيجة الاستغلال/مجموع الأصول. أو هي المردودية من وجهة نظر الاستغلال العادي الذي تمارسه المؤسسة.

2. نسبة القيمة المضافة

ترتبط ارتباط وثيق بالتمويل الذاتي للمؤسسة ،كما تقيس الثروة الحقيقية للمؤسسة على نشاطها الإنتاجي، وتحسب كالتالي: القيمة المضافة/رقم الأعمال خارج الرسم.

3. الهامش الإجمالي للاستغلال:

قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليف الاستغلال ويحسب بالعلاقة التالية: الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال

4. المردودية الاقتصادية

يمكن تعريفها أنها قدرة المؤسسة لطرح نتيجة مستقلة عن قراراتها المالية ، وهي ترجمة لنتيجة النشاط التجاري ، تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، تحسب بالعلاقة التالية : المردودي ة الاقتصادية= النتيجة الصافية / مجموع الأصول.

5. القيمة المضافة / رقم الأعمال:

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على استغلال جميع مواردها و تمكنها من وظيفتها الإبداعية، وتساعد هذه النسبة في المقارنة بين المؤسسات ذات نفس النشاط.

6. النتيجة الصافية / إجمالي الأصول:

تمثل هذه النسبة مساهمة أصول المؤسسة في نتيجتها الصافية.

7. **المردودية الاقتصادية الإجمالية:**

تمثل الأداء الاقتصادي لدورة الاستغلال، وتحسب كما يلي: الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول.

المطلب الثاني : أدوات الدراسة

من أجل الوصول إلى أهداف المرجوة من الدراسة ولتقدير دوال التمييز الخاصة بالظاهرة المدروسة وهي العوامل المؤثرة في المردودية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالاستعانة بالدراسات السابقة سنعتمد على أحد الأساليب الإحصائية المستعملة في مثل هذه الدراسات ألا وهي التحليل العاملي التمييزي L'analyse Factorielle Discriminante، (AFD) المبني على أسلوب خطوة بخطوةStepwise حيث ينطلق من نموذج

به متغيرة واحدة فقط ثم يضيف إليه بالتتابع مجموعة من عدة متغيرات.

التحليل العاملي التمييزي Facteur analysis عبارة عن مجموعة من الأساليب الإحصائية، التي تهدف إلى تخفيض عدد المتغيرات أو البيانات المتعلقة بظاهرة معينة.

ويبدأ التحليل العاملي ببناء مجموعة جديدة من المتغيرات المحددة على العلاقات في المصفوفة الارتباط، حيث يحول مجموعة المتغيرات إلى مجموعة جديدة من المتغيرات المركبة أو المكونات الأساسية التي ترتبط ارتباط كل منهما بالأخرى ارتباط عاليا، ويجري وضع توافيق خطية للمتغيرات على أساس العوامل التي تنتج عن حساب التباين في مجموعة البيانات ككل، ويشكل التوافق الأفضل للمكونات الأساسية الأولى العامل الأول كما يحدد التوفيق الأفضل للمكونات الأساسية الثانية لتغير التباين غير المحسوب في العامل الأول يحدد العامل الثاني حيث يتم إيقاف العملية بعد استخراج عدد قليل من العوامل.

كما يمكن التمييز بين نوعين من التحليل العاملي:

- التحليل العاملي الاستكشافي: ويستخدم في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة.
- التحليل العاملي التوكيدي : والذي يستخدم لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة. [1]
- ويعمل أسلوب التحليل التمييزي على إيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المختلفة إضافة إلى تقليل التداخل بين المجموعات إلى أدنى درجة ممكنة[2].

وتتحدد أهداف التحليل التمييزي بما يلي:

1. تصميم وظائف التمييز أو التوليفات الخطية للمتغيرات المستقلة الأفضل في التمييز بين فئات المتغير التابع ؛

[1] جودة محفوظ، **التحليل الإحصائي المتقدم باستخدامspss، 2008**، دار وائل للنشر، ص 159.

[2] قريشي صالح، **اختبار دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية' نموذجا'**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص27.

2. فحص مدى وجود فروق ذات دلالة بين المجموعات بالنسبة للمتغيرات المستقلة ؛
3. حديد المتغيرات المستقلة التي تساهم بأكبر قدر من الاختلاف بين فئات المتغير التابع ؛
4. تقسيم الحالات بين فئات المتغير التابع بناءا على قيم المتغيرات المستقلة ؛
5. تقييم دقة التقسيم (كنسبة مؤوية). [1]

المبحث الثاني : نتائج تطبيق التحليل التمييزي للكشف عن العوامل المؤثرة في المردودية

خلال هذا المدراسة سيتم تطبيق طريقة التحليل العاملي التمييزي(AFD) أسلوب خطوة بخطوة للكشف عن العوامل المؤثرة في المردودية من خلال النسب المستخدمة لقياس هذه الأخيرة، حيث ينطلق التحليل العاملي من نموذج به متغيرة واحدة فقط ثم يضيف إليها بالتتابع مجموعة من عدة متغيرات، ويستخدم البرنامج الإحصائي SPSS.20.00 هذه الخوارزمية ، حيث يعتمد في اختياره للمتغيرات على معيارين:

- قدرة مجموعة من المتغيرات على التمييز ؛
- إحصاءة Lambda de wilks.

المطلب الأول:تطبيق طريقة التحليل العاملي التمييزي

الهدف من تطبيق طريقة التحليل التمييزي خطوة بخطوة Stepwise على عينة الدراسة و استخدام برنامج SPSS 20.00إلى بناء دالة تمييز للمتغير التابع لدراسةنا وهو المردودية، ولتحقيق ذلك فإن هذه الطريقة تعتمد على مجموعة من الاختبارات سنحاول تجربتها وعرضها من خلال هذا المطلب ومعرفة مدى صحة هذه الاختبارات و تطابقها وخصائص المؤسسات محل الدراسة. و بالاستعانة ببرنامج Excel تم تشكيل متغيرات الدراسة في مصفوفة متمثلة في مجموع النسب المستخدمة في قياس المردودية والتي تم استخراجها من القوائم المالية، تمثلت أعمدة هذه المصفوفة في متغيرات الدراسة – نسب المردودية- أما الأعمدة فتمثلت في قطاعات المؤسسة محل الدراسة، وللتمييز تم الترميز للمؤسسات الصناعية بالرمز(1)، و المؤسسات الخدمية بالرمز(2)، (أنظر الملحق رقم02).

بعد تشكيل هذه المصفوفة تم ترحيل بيانات Excel إلى برنامج SPSS، وفي البداية قمنا باحتساب الإحصاءات للدراسة (أنظر الملحق رقم 03). الجدول أدناه يلخص المقاييس الإحصائية الوصفية لكل متغيرة من المتغيرات

[1] جودة محفوظ، مرجع سابق ص 117.

موضوع الدراسة، والمحددة بثمانية متغيرات، حيث يظهر العمود الثاني المتوسط الحسابي(Mean)، في حين العمود الثالث يظهر الانحراف المعياري (Std. Deviation)، وتبدو النتائج المبينة في الجدول رقم (2-3) مقبولة إلى حد كبير بالنسبة لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (2-3) : بعض الاحصاءات الوصفية

الاحصاءات الوصفية			
	N	Mean	Std. Deviation
	Valid		
R1	20	,09005	,223379
R2	20	,33405	,256262
R3	20	,19080	,256097
R4	20	,08835	,223822
R5	20	,33405	,256262
R6	20	,08835	,223822
R7	20	,13230	,195756

المصدر: بناءا مخرجات برنامجSPSS 20.0

بغرض إجراء هذا التحليل على يعتمد الأيقونة Discriminante وهي أيقونة التحليل العاملي، وتمثلت مخرجاته فيما يلي :

أولا : **مصفوفة الارتباطات Corrélation matrix**

تمثل قيم مصفوفة الارتباطات الملحق(02) معاملات الارتباط بين متغيرين مثنى مثنى، بالإضافة هي مصفوفة متناظرة تبين تحليل مبدئي للعلاقات بين المتغيرات الداخلة في التحليل العاملي. كما ينبغي ملاحظة المتغيرات التي تكون قوة العلاقة بينها وبين متغيرات أخرى اكبر من 90. أنظر الملحق (02).

القيم البارزة تشير إلى معاملات أكثر دلالة، والتي تزيد قيمتها عن 50% ، هناك ارتباط قوي وموجب بنسبة(96,8%) بين المتغير (R7 :الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول)و بين المتغير(R6 : النتيجة الصافية / إجمالي الأصول)، بمعنى أنه تأثير الاهتلاك على المردودية الاقتصادية الإجمالية ضعيف جدا، وهذا يعني نقص الاهتمام بالاستثمار في الأصل الاقتصادي.

كذلك هناك ارتباط قوي وموجب بنسبة(96,8%) بين المتغير (R7 :الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول)و بين المتغير(R6 : النتيجة الصافية / إجمالي الأصول)، بمعنى أنه تأثير الاهتلاك على المردودية الاقتصادية الإجمالية ضعيف جدا، وهذا يعني نقص الاهتمام بالاستثمار في الأصل الاقتصادي.

بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين(R3 : الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال)و المتغير (R7 : الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول) 88,4% ، وهذا يعني قدرة المؤسسة في التحكم في تكاليف الاستغلال وبالتالي الأداء الجيد.

ثانيا:اختبار Box لتساوي مصفوفات التغاير

كلما كبرت قيمة محدد اللوغاريتم دل ذلك على الاختلاف في مصفوفة التغايرات(التباين المشترك). يبين الجدول رقم (2– 4) أدناه وبالنظر إلى العمود Rang أن فقط أربعة متغيرات كانت منبئة من بين سبعة متغيرات، ويفترض التحليل التمييزي تجانس مصفوفة التغاير بين المجموعات، وعليه فإننا نتوقع أن تكون قيم المحددات متساوية نسبيا.

الجدول رقم(2–4) : محدد اللوغاريتم

Déterminants Log		
E	Rang	**Déterminants Log**
Industrial	4	-23,752
SERVICES	4	-15,579
Intra-groupes combinés	4	-15,117
Les rangs et logarithmes naturels des déterminants imprimés sont ceux des matrices de covariance du groupe.		

المصدر: مخرجات برنامجSPSS 20.0

يمكن اختبار فرضية تجانس التغايرات من خلال اختبارBox ، حيث يتم هذا الاختبار باستخدام توزيع F Fisher ومن خلال هذا الاختبار يتبين الفرضية الواجب قبولها، فإذا كان مؤشر الدلالة أقل من 0,05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على عدم التجانس الدالة إحصائيا. وبما أن الدلالة بلغت 0,02 فهذا يعني رفض الفرضية الصفرية والقائلة بتجانس تغايرات متغيرات الدراسة بين صنفي المتغير التابع والمتغير المستقل.

الجدول رقم (2-5): نتائج اختبارBox لتساوي مصفوفة التباين

Résultats du test		
M de Box		57,344
F	Approximativement	2,406
	df1	15
	df2	604,127
	Sig.	,003
Teste l'hypothèse nulle d'égalité de matrices de covariance des populations.		

المصدر: مخرجات برنامجSPSS 20.0

ثالثا : استخلاص المتغيرات

تم استخلاص أربعة متغيرات من خلال هذه الدراسة، وذلك وفقا للعينة المتوفرة والمتغيرات، كما رتبت حسب قدرتها على التمييز كما يلي:

الجدول رقم (2-6): المتغيرات المستخلصة

النسبة	مركبات النسبة
R1	نتيجة الاستغلال/مجموع الأصول
R2	القيمة المضافة/رقم الأعمال خارج الرسم
R3	الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال
R7	الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم(2-7).

ومن خلال الجدول أدناه، فإن كل هذه المتغيرات لها قدرة عالية على التمييز.

الجدول رقم (2-7): معاملات دالة التصنيف

Coefficients des fonctions de classement		
	E	
	1,000	2,000
R1	-35,143	-31,660
R2	-1,750	-2,803
R3	7,227	4,477
R7	39,216	40,530
(Constante)	-3,922	-3,695
Fonctions discriminates linéaires de Fisher		

المصدر: مخرجات برنامجSPSS 20.0

رابعا: اختبار الدلالة وقوة العلاقة

يعتمد هذا الاختبار على قيم مجموعة من الإحصاءات يمكن من خلالها اختبار قوة العلاقة بين متغيري الدراسة، والجدول رقم(2-8) الموالي يلخص نتائج هذا الاختبار حيث نجد : القيمة الذاتية Valeurs propres والتي تدل قيمتها على القوة التفسيرية للتباين في المتغير التابع لدالة التمييز، وكلما كبرت القيمة الذاتية زادت القوة التفسيرية وقد بلغت 0,059 في هذه الدراسة.

الجدول رقم(2-8): القيمة الذاتية لدالة التمييز

Valeurs propres				
Fonction	Valeur propre	% of Variance	cumulé %	Corrélation canonique
1	,059[a]	100,0	100,0	,236
a. Les 1 premières fonctions discriminantes canonique ont été utilisée pour analyse				

المصدر: مخرجات برنامجSPSS 20.0

وبما أن للمتغير التابع في دراستنا تصنيفين فإننا نتحصل على دالة تمييز واحدة ، كما يتضح أيضا من الجدول السابق أن نسبتي التباين والتباين المتراكم المفسر بلغتا 100% ، وفي العمود الأخير معامل الارتباط القانوني الذي بلغ 0,236 ويدل ذلك على الارتباط، أما نسبة التغير في المتغير التابع، الذي يساوي مربع معامل الارتباط وبلغ حوالي 0.055696. ولاختبار الدلالة وقوة العلاقة وجب إجراء اختبار إحصاءة Lambda de Wilks والذي يعبر

عن مقدار التغاير غير المفسر في الدوال التمييزية، ويمكننا من معرفة ما إذا كانت فروق دالة إحصائيا بين المجموعتين في المتغيرات _نسب المردودية.

والجدول الموالي يبين أن هذه الاحصاءة بلغت 0,941 أما الاحصاءة chi-square (x^2) بلغت 0,937، أما مستوى الدلالة sig بلغت 0,967 .

الجدول رقم (2– 9): نتائج اختبارWilks de Lambda

Lambda de Wilks				
Test de la fonction)	Lambda de Wilks	Khi-deux	ddl	Signification
1	,941	,937	4	,967

المصدر: مخرجات برنامجSPSS 20.0

خامسا : دالة التمييز القانونية(Canonical) المعيارية

تتكون دالة التمييز من معاملات لكل متغيرة من متغيرات الدراسة حيث إن هذه المعاملات لها نفس دلالة معاملات Bêta المرجحة في نماذج الانحدار المتعدد المعبرة عن الوزن النسبي –درجة تأثير– لكل متغير مستقل حيث تختلف هذه الأوزان من متغيرة لأخرى.

الجدول رقم (2– 10): دالة التمييز المعيارية

Coefficients des fonctions discriminantes canoniques standardisées	
	Function
	1
R1	**1,602**
R2	**-,555**
R3	**-1,457**
R7	**,530**

المصدر : بناءا على مخرجات برنامج SPSS 20.0

ومنه الصياغة الرياضية لدالة التمييز هي على النحو التالي :

$$Z = 1{,}60R_1 - 0{,}555R_2 - 1{,}457R_3 + 0{,}530R_7$$

سادسا : المصفوفة الهيكلية

تبين هذه المصفوفة كما في الجدول رقم (2-11) معاملات الارتباط داخل المجموعات بين كل متغير من المتغيرات المنبئة الداخلة في التحليل وقيمة Z للدالة التمييزية، وقد كان معامل الارتباط قوي بالنسبة ل R_2 حيث بلغ نسبة42%. أما بالنسبة لR4، R5 وR6 فقد تم استثناءها من التحليل- متغيرات غير مستخدمة في التحليل.

الجدول رقم(2-11): المصفوفة الهيكلية

Matrice de structure	
	Function
	1
R2	-,420
R5[a]	-,420
R1	,400
R4[a]	,396
R6[a]	,396
R7	,338
R3	,008
Les corrélations intra-groupes combinés entre variables discriminantes et les variables des fonctions discriminantes canoniques standardisées sont ordonnées par tailles absolues des corrélations à l'intérieur de la fonction.	
a. Cette variable n'est pas utilisée dans l'analyse.	

المصدر: بناءا على مخرجات برنامجSPSS 20.0

الملاحظ من الجدول أعلاه أنه تم الإبقاء على أربعة متغيرات مستقلة من بين سبعة متغيرات التي كانت مقترحة في الدراسة، والتي جاءت منبئة و ترتبط مع دالة التمييز وهي كالتالي:

R1 : (**نتيجة الاستغلال إلى مجموع الأصول**) : ترتبط بدالة التمييز بنسبة 40 %، وهو ارتباط موجب ؛

R2 : (**القيمة المضافة إلى رقم الأعمال خارج الرسم**) : ترتبط بدالة التمييز بنسبة 42 %، وهو ارتباط سالب؛

R 3 : (**الفائض الإجمالي للاستغلال إلى رقم الأعمال**) : ترتبط بدالة التمييز بنسبة 8 %، وهو ارتباط موجب لكنه ضعيف ؛

R7 : (**الفائض الإجمالي للاستغلال إلى مجموع الأصول**) : ترتبط بدالة التمييز بنسبة 33,8 %، وهو ارتباط موجب ؛

سادسا : دالة التمييز القانونية (غير المعيارية)

توضح هذه الدالة المعاملات التمييزية غير المعيارية للارتباط بين كل متغير من المتغيرات المستقلة المنبئة الداخلة في التحليل و بين الدالة التمييزية. وتحسب الدالة التمييزية discriminant score(DA) من خلال ضرب المعاملات التمييزية غير المعيارية في قيم المتغيرات المدخلة في شاشة التحرير. وعليه من خلال الجدول رقم(2-12) نجد أن دالة التمييز تأخذ الصيغة التالية :

$$Z = -3,922 + 7,016R_1 - 2,121R_2 - 5,538R_3 + 2,647R_7$$

الجدول رقم (2- 12): دالة التمييز القانونية

Fonction Discriminante Canonique	
	Function
	1
R1	7,016
R2	-2,121
R3	-5,538
R7	2,647
(Constant)	,382
Coefficients non standardisés	

المصدر: بناءا على مخرجات برنامج SPSS 20.0

سابعا : معاملات دالتي التصنيف

نظرا لوجود مجموعتان– فئتان– فإنه يوجد لدينا دالتان للتصنيف واللتان تفيدان في تصنيف المؤسسات محل الدراسة إما مؤسسة ضمن القطاع الخدمي أو صناعي ، **و الجدول رقم (2– 13)** يوضح معاملات دالتي التصنيف.

الجدول رقم (2 –13) : معاملات دالتي التصنيف

Coefficients des fonctions de classement		
	E	
	1	2
R1	-35,143	-31,660
R2	-1,750	-2,803
R3	7,227	4,477
R7	39,216	40,530
(Constant)	-3,922	-3,695
Fonctions discriminantes linéaires de Fisher		

المصدر: بناءا علىمخرجات برنامجSPSS 20.0

وعليه فدالتي التصنيف تأخد الصيغ التالية :

- دالة تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

$$Z = -3,922 - 35,143R1 - 1,750R2 + 7,227R3 + 39,216R7$$

بناءا على دالة التصنيف المبينة أعلاه، نلاحظ أن عند زيادة (R1): نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول بوحدة واحدة– مع افتراض أن المتغيرات الأخرى مساوية للصفر– فإن المتغير التابع Z ينخفض بنسبة 35,143، وهذا يدل على التأثير القوي لهذا المتغير، ويزيد المتغير التابع Z ب39,216 عند زيادة R7 : (الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول) بوحدة واحدة.

- دالة تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمية

$$Z = -3,695 - 31,660R1 - 2,803R2 + 4,477R3 + 40,530R7$$

بناءا على دالة التصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخدمية، تبين أن بزيادة (R1): نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول بوحدة واحدة- مع افتراض أن المتغيرات الأخرى مساوية للصفر- فإن المتغير التابع ينخفض بنسبة 31,660، ويزيد المتغير التابع Z ب 39,216 عند زيادة (R7) : (الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول) بوحدة واحدة.

عند إجراء تحليل مقارن لدالتي التصنيف بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة، لوحظ أن لكلا المؤسستين علاقة عكسية مع المتغير R1 : (نتيجة الاستغلال / إجمالي الأصول)، أي هذه النسبة تعتبر جد مؤثرة كونها ترتبط بنشاط المؤسسة. ويبدو أن هناك علاقة طردية مع المتغيرR7 : (الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول).

ثامنا: جدول إحصاءات أفراد العينة

يظهر لنا الجدول رقم (2-14) أدناه معلومات كثيرة قد تهم الإحصائيين المختصين، ولكن ما يهمن هنا هو اكتشاف أرقام الحالات المدخلة. كما ينتج لنا هذا الجدول تحقق الحالة المثالية في خيارات التصنيف في دالة التحليل التمييزي.

كما نجد به المجموعة الحالية والمجموعة المتوقَّعة، والتي تعتمد على الاحتمالات اللاحقة المرتفعة والتي تمثل المجموعة المشاهدة الذي يؤهل الفرد ليكون ضمن المجموعة المتوقَّعة والتي تعتمد على المتغيرات المستقلة. و الاحتمالات السابقة، أي نتيجة احتمال المجموعة المشاهدة الذي حددت عضويتها في المجموعة، كما يوسم الفرد الذي لو يتم تصنيفه بالعلامة (*)، وتشير قيم العمود الأخير من هذا الجدول إلى نتيجة التمييز المحسوبة بواسطة دالة التمييز المقدرة لكل فرد من أفراد العينة.

الجدول رقم (2–14) : إحصاءات أفراد العينة

Diagnostic des observations											
	Case Number	Actual Group	Plus grand groupe					Deuxième plus grand groupe			Scores discriminants
			GROUPE PREVu	P(D>d | G=g) p	P(D>d | G=g) df	**P(G=g | D=d)**	Carré de la distance de Mahalanobis au barycentre	Group	**P(G=g | D=d)**	Carré de la distance de Mahalanobis au barycentre	**Fonction 1**
ORIGINAL	1	1	1	,011	1	,800	6,471	2	,200	9,244	-2,867
	2	1	2**	,735	1	,572	,115	1	,428	,698	,513
	3	2	2	,358	1	,641	,846	1	,359	2,007	1,094
	4	2	1**	,706	1	,577	,143	2	,423	,764	-,700
	5	2	2	,697	1	,578	,152	1	,422	,785	,563
	6	1	2**	,838	1	,505	,042	1	,495	,085	-,030
	7	1	1	,936	1	,521	,006	2	,479	,173	-,243
	8	1	2**	,301	1	,654	1,070	1	,346	2,344	1,208
	9	1	1	,756	1	,569	,097	2	,431	,652	-,634
	10	2	2	,256	1	,665	1,292	1	,335	2,668	1,311
	11	2	2	,802	1	,562	,063	1	,438	,559	,425
	12	2	2	,854	1	,508	,034	1	,492	,097	-,011
	13	2	1**	,998	1	,531	,000	2	,469	,245	-,321
	14	2	1**	,570	1	,600	,323	2	,400	1,134	-,891
	15	1	1	,908	1	,516	,013	2	,484	,145	-,207
	16	2	2	,637	1	,588	,223	1	,412	,938	,646
	17	2	2	,938	1	,540	,006	1	,460	,330	,251
	18	2	1**	,998	1	,531	,000	2	,469	,245	-,321
	19	2	2	,226	1	,674	1,469	1	,326	2,919	1,386
	20	2	1**	,396	1	,633	,722	2	,367	1,812	-1,172

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 20.0

تاسعا: نتائج التصنيف

الهدف من خلال هذا الاختبار معرفة جودة التنبؤ لمتغيرات الدراسة باستخدام التحليل التمييزي (أنظر الملحق رقم 04). حيث أن الملحق رقم(04) يشير إلى مدى دقة النتائج النهائية للتصنيف، إذ يتبين أن 3 حالات من المجموعة الأولى والتي تمثل مجموعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية وبنسبة 42,9% قد تم تصنيفها بشكل صحيح، وبناءا عليه فإنه باقي حالات هذه المجموعة والبالغ عددها 4 حالات وبنسبة 57,1 % قد تم تصنيفها بشكل خاطئ. وفي نفس الوقت يتبين أن 5 حالة من المجموعة الثانية والتي تمثل مجموعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخدمية وبنسبة 38,5% قد تم تصنيفها بشكل صحيح، وعليه فإن باقي الحالات المجموعة الثانية و البالغ عددها 8 حالات وبنسبة 61,9 % قد تم تصنيفها بشكل خاطئ.

كنتيجة عامة فقد دلت النتائج على أن ما نسبته 59% من الحالات في كلا المجموعتين تم تصنيفها بشكل صحيح، وهذا يدل على جودة التصنيف.

المطلب الثاني : تفسير النتائج

يحاول هذا المطلب تقديم تفسير لمتغيرات الدراسة، وجراء التطبيق لأسلوب التحليل العاملي التميزي، والذي كان الهدف الأول من استخدامه هو معرفة المتغيرات التي لها قدرة عالية على التمييز من بين كل المتغيرات المستخدمة في الدراسة، إذ تم التوصل أنه من بين سبعة متغيرات استخدمت للكشف عن العوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم استخلاص أربعة متغيرات كانت لها قدرة على التمييز وتمثلت هذه المتغيرات في التالي:

1. نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول(**R1**) : تعكس هذه النسبة مردودية الاستغلال، التي تسمح بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من تحقيق فائض مالي من خلال نشاطها، و انطلاقا من النموذج الرياضي للعوامل المؤثرة في المردودية نستنتج أن لهذه النسبة قدرة عالية على التمييز، حيث نلاحظ من خلال دالتي التمييز بالنسبة للمؤسسات التي تنشط في القطاع الصناعي أو الخدمي، أنها تتأثر بالسياسة التجارية التي تعد عامل من العوامل الداخلية المؤثرة في المردودية ، و لكلاهما علاقة عكسية مع هذا المتغير لكن تختلف من ناحية درجة التأثير وهذا لاختلاف نوعية القطاع، وهذه النسبة توصل إليها (بوغابة 2010) عند تحليله لمصفوفة العوامل أنها ذات ارتباط قوي مع نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال/ مجموع الأصول.

2. القيمة المضافة / رقم الأعمال (**R2) :** نستنتج أن لنسبة القيمة المضافة قدرة عالية على التمييز ولها تأثير كبير على مردودية المؤسسة، وهذا أنها ترتبط ارتباط وثيق بالتمويل الذاتي للمؤسسة ،كما تقيس الثروة الحقيقية للمؤسسة على نشاطها الإنتاجي، وفي العموم القيمة المضافة تعني الثروة الإضافية للمؤسسة باستعمال خدمات وموارد الغير بالإضافة إلى وسائلها الخاصة. وبناءا على معطيات دالتي التمييز نلاحظ أن لعامل السوق و المنافسة له تأثير كبير على المؤسسات محل الدراسة.

3. الفائض الإجمالي للاستغلال/ رقم الأعمال (**R3**) : من خلال قدرتها على التمييز نستنتج أن هذه النسبة تعتبر جد مؤثرة فهي تعكس مدى قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليف الاستغلال. بمعنى أنها نسبة تتعلق بالمصاريف المالية وهي تعكس في الواقع تأثير سياسة التمويل على نشاط المؤسسة.

4. الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول (**R7**) : لهذه النسبة قدرة على التمييز وهي تمثل الأداء الاقتصادي لدورة الاستغلال، وهي تتعلق بسياسة التمويل.

توجت الدراسة بنموذج للتنبؤ –دالة تمييز– مشكل من المتغيرات السابقة الذكر وتميز النموذج بجودة تصنيف بلغت59% تعتبر جيدة.

بناءا على ما سبق تبين أن لنسبتي القيمة المضافة إلى رقم الأعمال(R2)، و الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال (R3) تأثير متعاكس على المتغيرات الأخرى كما هو مبين في دالة التمييز غير المعيارية. أما بالنسبة لاحصاءة Lambda de Wilks التي تشير إلى أهمية الدالة التمييزية في التمييز بين المجموعتين، حيث بلغ مستو دلالة هذه الاحصاءة 0,967 وقيمتها 0,941، وهذا ما يفسر وجود فروق دالة تمثلت الأربعة متغيرات التي كانت المنبئة.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل الإجابة حاولنا على الإشكالية المتعلقة بالموضوع وهو الدراسة القياسية للعوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم تصنيفها إلى مؤسسات صناعية ومؤسسات خدمية . اعتمد في هذه الدراسة على أسلوب التحليل العاملي التمييزي، للكشف عن مدى وجود عوامل ذات قدرة على التمييز بين مختلف القطاعات، وذلك باستخدام سبعة متغيرات، و تمثلت نتائج هذا التحليل في دالتين للتمييز بين الأنشطة موضوع التحليل بجودة تصنيف تقدر ب 59 % وتمت محاولة إعطاء التفسيرات والمعاني التي تتضمنها هذه الدوال.

خاتمــة

سعيا لمحاولة الوصول في هذه الدراسة ، للكشف عن العوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام الأساليب الإحصائية، تطلب الدراسة معالجة هذه الإشكالية عبر فصلين، وللإجابة عليها واختبار الفرضيات قدم الدراسة في فصلين رئيسين ، ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج الدراسة وتوصياته وفي الأخير آفاق الدراسة كما يلي:

نتائج الدراسة واختبار فرضياته1:

أولا : الجانب النظري

تم التوصل من خلال هذا الجانب إلى أن لمردودية المؤسسة دور هام في اتخاذ القرار، حيث تعتبر هدف أساسي تسعى أي مؤسسة الوصول إليه، لكن تحقيق المستوى المطلوب من المردودية محكوم بجملة عوامل من شأنها التأثير عليها، وهي تنقسم ما بين عوامل داخلية تستطيع الإدارة التحكم فيها وبين عوامل تكون خارج سيطرة المؤسسة وبالتالي من الصعب التحكم فيها.

ثانيا : الجانب التطبيقي

توصل في الجانب التطبيقي إلى أربعة نسب من بين النسب المستخدمة لقياس المردودية وهذه المتغيرات لها قدرة عالية على التفسير والكشف عن العوامل الخفية المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا بالاعتماد على احد الأساليب الإحصائية تمثلت في التحليل العاملي التمييز، الذي كان الهدف الأول من استخدامه هو تقليص حجم المتغيرات إلى متغيرات أكثر دلالة وتفسيرا للدراسة.

باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي، تبين أن المؤسسات محل الدراسة تختلف باختلاف طبيعة النشاط، حيث بلغت جودة التصنيف المقترح من قبل الباحث 59% ، وبذلك فإن المجموعات التي خضعت للتحليل منفصلة ولكل منها خصائص تميزها عن الأخرى .وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بالخصوصية.

توصل التحليل إلى الحصول على دالتي تمييز قانونية معيارية للتمييز بين المؤسسات المصنفة حسب طبيعة النشاط، ومن خلال معاملات ارتباطها الداخلي بدالة التمييز–للمؤسسة الخدمية والصناعية– نستنتج أن نتيجة الاستغلال إلى مجموع الأصول(R1) تؤثر على دالتي التمييز بدرجة أكبر وبتأثير سلبي، ثم تليها نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال خارج الرسم (R2)، وبعدها (R3) الفائض الإجمالي للاستغلال إلى رقم الأعمال، (R7) الفائض الإجمالي للاستغلال إلى مجموع الأصول على التوالي بعلاقة طردية. كما تبين أن لهذه المتغيرات المتمثلة في نسب المردودية هي ذات أهمية و لها قدرة للكشف عن العوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وبناءا عليه وجب على المؤسسة اللجوء إلى الاستثمار في أصولها للتخلص من التأثير السلبي **للسياسة التجارية** على مردوديته ا، وتم الكشف عن هذا العامل من خلال نسبة نتيجة الاستغلال إلى مجموع الأصول (R1)، و يمكن إرجاع هذا إلى عدم تحقيق هذا النوع من المؤسسات الأرباح و أحجام مرتفعة لرقم الأعمال، بالإضافة ضعف حصص هذه المؤسسات في **السوق**، وكذلك كشفت هذه المتغيرات إلى التأثير السلبي **للسياسة المالية**، وهذا راجع إلى عدم تحقيق المؤسسات إلى قيمة مضافة من خلال أنشطتها.

اختبار الفرضيات :

بالنسبة للفرضية الأولى و التي تنص على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخضع لتأثير عوامل خارجية أكثر منها داخلية فقد تم التوصل إلى إثبات عكس هذه الفرصية ، وفيما يتعلق بالفرضية الثانية القائلة باعتماد طريقة التحليل العاملي التمييزي في تحليل المشكل لهذا النوع من المؤسسات تمالتوصل لإثباتها.

مقترحات:

قادتنا هذه الدراسة وبصفة خاصة نتائجها إلى اقتراح جملة من التوصيات نعتقد أن تجسيدها يعود بالنفع والفائدة تتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

1. العمل على انسجام القرارات المالية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يسمح بتحقيق معدلات مردودية مقبول ؛
2. محاولة انتهاج أساليب محكمة للتحكم في العوامل الداخلية التي تؤثر في المردودية باعتبارها أمر ضروري في مثل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
3. محاولة إصلاح الاستياء في العلاقات الوظيفية بظهور خلافات بين مختلف العاملين، وهذا لضمان حسن التسيير المورد البشري ؛
4. السعي إلى رفع القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، خصوصا في ظل آليات اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي، إذ المنافسة على الصعيد الدولي أهم من المنافسة على المستوى الوطني.
5. تغيير أساليب التمويل المعتمدة في الجزائر والرفع من حرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المفاضلة بين بدائل التمويل ؛
6. يتطلب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعادة النظر في المنظومة المصرفية الجزائرية، إذ تحتل إشكالية التمويل مركز الصدارة ضمن مجموعة المشاكل والصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات.

آفاق الدراسة :

تناول هذا الدراسة إشكالية العوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مختلفة من حيث طبيعة النشاط خلال الفترة 2012، وقد حاول الباحث الإجابة عن الإشكالية المطروحة باستعمال طرق التحليل العاملي ، اعتمادا على متغيرات كميةٍ نسبة مالية . وإذا كانت هذه الدراسة قد كشفت عن أثر الكبير للسياسة التجارية على مردودية هذه المؤسسات.

"ختاما، أرجو أن أكون قد أنجزت هذهالدراسة وفقا للعرف المتفق عليه
ووفقا لقواعد منهجية الدراسة العلمي والله تعالى الموفق".

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر والمراجع باللغة العربية

I. **الكتب:**

1. بن ساسي الياسي ، قريشي يوسف ، **التسيير المالي –لإدارة المالية– دروس وتطبيقات** ، 2006، دار وائل للنشر.
2. بوشاشي بوعلام ، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال** ، ط 3، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
3. جودة محفوظ ، **التحليل الإحصائي المتقدم باستخدامspss**، 2008، دار وائل للنشر.
4. دادي عدون ناصر ، **تقنيات مراقبة التسيير–تحليل مالي، دار المحمدية العامة**، الجزائر،ص57.
5. فرحات جمعة السعيد ، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر**، الرياض 2000.

II. البحوث الجامعية :

أ. رسائل الماجستير:

1. دربال سمية، **سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2005–2010**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
2. شيخي عائشة ، **التحفيز والمردودية في المؤسسة دراسة حالة مؤسستي (SEROR) بتلمسان والإسمنت (SCIS) بسعيدة**، أطروحة الماجستير، غير منشورة،جامعة تلمسان، 2010.
3. عكوش محمد الأمين ، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP) ومؤسسة مدبغة ومراطة الرويبة" (TAMEG)**، أطروحة ماجستير، **غير منشورة، جامعة تلمسان**، 2010–2011.
4. بوغابة محمد حافظ ، **دراسة خصوصيات الهيكل المالي وتحليل المردودية لمقاولات البنا** ء، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2011.

ب.مذكرات الماستر:

1. بلحية فتيحة ، **دراسة علاقة ارتباط الهيكل المالي بالمردودية المالية دراسة حالة سونلغاز خلال الفترة الممتدة من(2006-2010) في ولاية ورقلة"**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
2. قريشي صالح ، **اختبار دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية 'نموذجا'**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
3. لشهب زكرياء ، **دور عتبة المردودية في تحليل خطر الاستغلال والخطر المالي، دراسة حالة مؤسسة لينذ غاز –وحدة ورقلة –الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
4. نعامي محمد ، **تقييم الأداء المالي بقياس المردودية في المؤسسة الاقتصادية –دراسة خالة مؤسسة الأنابيب بغرداية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

III. المقالات العلمية:

1. دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2006/04.

IV.الملتقيات

1. ارميص علي سالم، مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، في أعمال الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة المرقب- ليبيا، يومي 17-18 أفريل 2006.

2. بلوناس عبد الله ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط الحالة الجزائرية، في أعمال الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة بومرداس، يومي 17-18 أفريل 2006.

ثانيا : المراجع باللغات الأجنبية:

I.الكتب

1. Charreux Gerard, **Finance d'entreprise**, Management, 2eme edition, Paris, 2000.
2. Pascal combemal-Arnaud-parienty, **la productivité (analyse de la rentabilité, de l'efficacité et de la productivité)**.
3. Pierre paucger, **mesure performance financier de l'entreprise**, paris, 1993.
4. Sansri brahim, **analyse financier.**
5. Stephane griffiths , gestion financiere , edetion chihab , alger , 1996

II.المذكرات

1. Khadija KAR-ANY et Soukaina ZINEDDINE**,** "**Les déterminants de la rentabilité financière des entreprises industrielles de transformation au Maroc** ", SOCIALES CASABLANC ,2010 .
2. Koffi Jean-Marie, **YAO, Approche Econométrique des Déterminants de la Rentabilité des Banques Européennes,** Université du Luxembourg, June 2005.

III. المواقع الالكترونية

1. Cours gestion financier, **on ligne** **http://www.longin.fr/cours/cours-gestion-financier/reserve/seance-01/document/gf-pol-s1.pdf** . la date : 23 Octobre 2013.
2. دراسة المخاطر المالية في المؤسسة، مطلع عليه بتاريخ 1 -01- 2014.

http:// www.startimes.com/f.aspx .

قائـــمة الملاحـق

الملحق رقم (01) : بيانات المحاسبية الخام

بيانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمية والصناعية

	رقم الأعمال	القيمة المضافة	الفائض الاجمالي للاستغلال	اجمالي الأصول	الاموال الخاصة	الأصل الاقتصادي	النتيجة الصافية	صافي الربح قبل الضريبة	نتيجة الاستغلال
1.	4687590	3074037	2165223	83065279	8500000	121345000	265223	265223	265223
2.	108458800	21605762	13653595	110071260	100000	10887603,3	8455096	8455096	8455096
3.	24187250,01	19918471,87	19918471,87	28015842,54	8700000	895400595	19918471,87	19918471,87	19918471,87
4.	22236477,89	6437499,6	5324071,6	59857162,45	1000000	150058166,5	2042891,92	2042891,92	2042891,92
5.	33453171,7	24056045,13	24056045,13	42009805,39	1635379	171647088,4	23143211,6	23143211,6	23143211,6
6.	7925802	2643415	1186915	11400042	110000	8847976,69	476444	634960	634960
7.	129 729 478,00	54 709 959,00	20 366 372,00	132 976 278	16 044 280,00	106585608	10 846 117,00	10 846 117,00	11 071 841,00
8.	12506500	1367515	1367515	7581542,54	2100000	5140790,5	1198284,23	1198284,23	1198284,23
9.	16399500	9950574	2352787	69849115	300000	39406239	575440	575440	575440
10.	137674495,5	16572092,48	14026674,48	83278061,65	160000	18522792,02	13666275,62	13666275,62	13666275,62
11.	129800262,6	5640965,04	5280586,04	287886461,3	10450000	1062159818	3340939,04	3340939,04	3340939,04
12.	601301511,8	130135542,2	79706020,47	1168566820	60719534,02	6183524606	52869952,71	65271546,56	65271546,56
13.	83925038,89	18483019,11	14538329,11	139299755	15500000	1706815483	4361873,49	4361873,49	4361873,49
14.	104659526	83193918,27	40261994,08	166244467,7	9043441,75	951372981,5	36073231,22	36073231,22	36073231,22
15.	10894133,72	2827337,74	2004053,74	13195958,31	1225465	134871635,3	520784,51	520784,51	520784,51
16.	9571952,41	1412826,08	857582,24	30325799,13	3927093	417652983,6	682582,24	682582,24	682582,24
17.	7189087,5	365872,16	365872,16	42835898,23	20000000	2002557361	52537,84	52537,84	52537,84
18.	5865300	1881389,31	740733,72	19783758,8	5329827	540669372	329671,92	329671,92	329671,94
19.	0	-1836,9	-57598,9	3270444,63	2200185	223779500	-86486,9	-57598,9	-57598,9
20.	2138000	744015,19	-810683,37	5212861,19	22000000	2218823828	-2201984,11	-2201984,11	-2201984,11

الملحق رقم (02): مصفوفة الارتباطات

Matrices intra-groupes combines

		R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7
Corrélation	R1	1,000	,537	,908	1,000	,537	1,000	,967
	R2	,537	1,000	,720	,540	1,000	,540	,616
	R3	,908	,720	1,000	,909	,720	,909	,884
	R4	1,000	,540	,909	1,000	,540	1,000	,968
	R5	**,537**	1,000	**,720**	**,540**	1,000	**,540**	**,616**
	R6	1,000	,540	,909	1,000	,540	1,000	,968
	R7	,967	,616	,884	,968	,616	,968	1,000

الملحق رقم (03) جدول الإحصاءات الوصفية

Statistics			
	N	Mean	Std. Deviation
	Valid		
R1	20	,09005	,223379
R2	20	,33405	,256262
R3	20	,19080	,256097
R4	20	,08835	,223822
R5	20	,33405	,256262
R6	20	,08835	,223822
R7	20	,13230	,195756

الملحق رقم (04) :جدول نتائج جودة التصنيف

Résultats du classement[a]					
		E	**Classe(s) d'affectation prévue(s)**		Total
			FA	SE	
Original	Effectif	IN	3	4	7
		SE	8	5	13
	%	IN	42,9	57,1	100,0
		SE	61,5	38,5	100,0
a. 59,0% des observations originales classées correctement.					

الملحق رقم(06) : توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ورقلة حسب قطاع النشاط والدوائر

الرقم	الدائرة / قطاع النشاط	ورقلة	حاسي مسعود	الحجيرة	انقوسة	المقارين	سيدي خويلد	البرمة	تماسين	تقرت	الطيبات	المجموع
1	النقل والموصلات	225	66	0	1	2	12	0	6	41	4	357
2	التجارة	350	74	3	2	1	9	0	2	63	8	512
3	الفندقة والإطعام	66	22	0	0	1	0	0	0	10	0	99
4	خدمات للمؤسسات	232	57	0	1	4	13	1	1	67	4	380
5	خدمات للعائلات	116	23	0	1	1	5	0	1	38	3	188
6	مؤسسات مالية	8	5	0	0	0	0	0	0	1	0	14
7	أعمال عقارية	2	0	0	0	0	0	0	0	1	0	3
8	خدمات للجامعات	18	8	0	0	0	0	0	1	7	0	34
9	البناء و الاشغال العمومية	1265	126	11	6	6	32	1	15	195	23	1680
10	المناجم والمحاجر	5	1	0	0	0	0	0	0	0	1	7
11	الحديد والصلب	25	9	0	0	0	0	0	0	5	0	39
12	مواد البناء	10	2	0	0	0	0	0	2	10	0	24
13	كيمياء-مطاط-بلاستيك	5	1	0	0	0	0	0	0	1	0	7
14	االصناعة الغدائية	37	7	1	1	1	1	0	1	15	2	66

15	صناعة النسيج	4	1	0	0	0	0	0	0	2	0	7
16	صناعة الجلد	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
17	صناعة الخشب والورق	27	10	0	0	0	0	0	1	18	0	56
18	صناعة مختلفة	3	1	0	0	0	0	0	0	1	0	5
19	الفلاحةو الصيد البحري	1	0	0	0	0	0	0	1	1	1	4
20	خدمات الأشغال البترولية	25	35	0	2	1	0	2	0	0	0	65
21	المياه والطاقة	2	2	0	0	0	0	0	0	0	0	4
22	المحروقات	4	4	0	1	0	0	0	0	1	0	10
	المجموع	2432	454	15	14	16	73	5	31	477	46	3563

الفهرس

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	**III**
الشكر	**IV**
ملخص الدراسة	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال البيانية	**VIII**
قائمة الرموز والمختصرات	**IX**
قائمة الملاحق	**X**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة	**01**
المدراسة الأول: الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة –	**03**
المطلب الأول: مفاهيم حول المردودية وأنوعها.....	**03**
أولا: مفهوم المردودية.....	**03**
ثانيا: أنواع المردودية.....	**04**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المردودية.....	**05**
أولا: العوامل الداخلية	**05**
ثانيا: العوامل الخارجية	**07**
المدراسة الثاني: الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع–	**09**
المطلب الأول: الدراسات العربية	**09**
أولا: دراسة بوغابة	**09**
ثانيا: دراسة نعامي.....	**09**
ثالثا: دراسة بلحية.....	**09**
رابعا: دراسة دادن	**10**

خامسا: دراسة شيخي	10
سادسا : دراسة عكوش	10
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	11
أولا: دراسة kar-any,zineddine	11
ثانيا: دراسة marie	11
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	15
المدراسة الأول: عرض منهجية وأدوات الدراسة.....	16
المطلب الأول: عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة	16
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	19
المدراسة الثاني: نتائج تطبيق التحليل التمييزي للكشف عن العوامل المؤثرة في المردودية	21
المطلب الأول: تطبيق طريقة التحليل العاملي التمييزي	21
أولا : مصفوفة الارتباطات.....	22
ثانيا : اختبار BOX لتساوي مصفوفات التغايرات.....	23
ثالثا : استخلاص المتغيرات.....	24
رابعا : اختبار الدلالة وقوة العلاقة	25
خامسا : دالة التمييز القانونية المعيارية	26
سادسا : المصفوفة الهيكلية	27
سابعا : معاملات دالتي التصنيف.....	29
ثامنا : جدول احصائيات أفراد العينة	31
تاسعا نتائج التصنيف:	32
المطلب الثاني: تفسير النتائج.....	37
خاتمة.....	35
المصادر والمراجع.....	39
الملاحق.....	43
الفهرس.....	50